انضمام لبنان إلى «IOSCO»

بيروت: وافقت المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO مؤخرا على انضمام لبنان إلى المنظمة عضوا مشاركا (Associate Member) ممثلا بهيئة الأسواق المالية. وأوضحت المنظمة أن هذه الخطوة تأتي بعد تأكيد رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على المضي في تعزيز التعاون وتوثيقه مع الأجهزة الرقابية المحلية والدولية واستكمال الجهود كافة تمهيدا لانضمام الهيئة إلى الـ IOSCO عام 2016، ما يسهم في توثيق علاقاتها مع الهيئات الرقابية على الصعيد الدولي وتعزيز عامل الثقة ورفع مستوى الاستثمار في الأسواق المالية اللبنانية. وقالت: يعتبر هذا القبول بمثابة اعتراف دولي باعتماد الهيئة لأفضل المعايير الدولية ضمن الأطر الرقابية والتنظيمية والتقنية التي أرستها في الأسواق المالية اللبنانية ويأتي بعد توقيع لبنان على عدد من اتفاقيات التعاون مع نظرائه من الدول الأعضاء في منظمة الـ IOSCO.

تقرير إخباري

لبنان.. أزمة «المأزق الشامل والهامش الضيق»

بيروت: أعلن رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل مقاطعة جلسة مجلس الوزراء اليوم كرسالة اعتراضية تحذيرية لوقف مخالفة القانون (في اشارة الى التمديد المرتقب لقائد الجيش العماد جان قهوجي بعد قرار مماثل اتخذه وزير الدفاع بتأجيل تسريح الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير بحجة عدم حصول توافق حكومي على تعيين بديل له).

واعتبر باسيل أن القصة باتت متعلقة بـ«ميثاقية» الحكومة، فهل تجتمع بلا حضورنا؟! وعلى ضوء الجواب المنتظر من رئيس الحكومة ومكوناتها، قد نصبح بعد الخميس أمام أزمة نظام، فهل يريدون أن تصبح الحكومة أيضا غير ميثاقية؟!

هذا الموقف يطرح سؤالين متلازمين، الأول: ما مصير جلسة مجلس الوزراء اليوم؟! هل تؤجل إفساحا في المجال أمام اتصالات ومعالجات؟! أم تعقد بمن حضر؟! وكيف تُعقد؟! هل تبت بكل البنود بما فيها التعيينات إمعانا في التحدي أم تجمد وتؤجل البنود الحساسة مراعاة لمشاعر واعتبارات؟!

«كرة التصعيد» التي أطلقها العماد عون استقرت أولا في ملعب رئيس الحكومة تمام سلام المعني بما ستؤول اليه الجلسة اليوم، التي تنعكس على مسار الحكومة ومصيرها.

ومن الطبيعي والمتوقع أن «يلجأ» سلام الى الرئيس نبيه بري ويحتمي به، إذ انه غير قادر بمفرده على اتخاذ قرار سياسي على درجة من الدقة والحساسية السياسية والطائفية.

فإذا قرر السير بانعقاد الجلسة من دون حضور وازن للمكون المسيحي سيواجه باتهامات «خرق مبدأ الميثاقية وتحدي المسيحيين»، وإذا قرر تأجيل الجلسة أو إلغاءها يكون قد تنازل أمام عون وأعطاه ما يريد وسيكون هذا حافزا للمضي في التصعيد وطلب المزيد.

من الواضح أن بري هو الذي أخذ على عاتقه مهمة التصدي لهجوم عون وتطويقه وإجهاض مفاعيله، وهو بذلك أراح سلام ووفر على المستقبل عناء المواجهة نازعا عنها طابع المواجهة السنية المسيحية، ويبدي بري من البداية الحزم في التعاطي مع الوضع المستجد، ولا يدع مجالا للشك في أن عون سيكسب هذه الجولة ولا يترك له إلا منفذا وحيدا للتراجع.

الرئيس بري يعتبر أن غياب وزراء تكتل الإصلاح والتغيير لا يؤثر في وضع الحكومة ولا يقدم ولا يؤخر فيها ولا ينزع صفة الميثاقية عن جلساتها، وان الحكومة تستمر مع أو من دون عون طالما أن هناك أكثرية مسيحية «عددية» متوافرة.

الرئيس بري يشجع سلام و«يحرضه» على عدم الخضوع لمشيئة عون وعدم تمكينه من تسلم زمام المبادرة والتحكم بالحكومة وجلساتها وقراراتها.

ويلقى بري في هذا المجال مساندة من تيار المستقبل، حليفه الموضوعي، ومن جنبلاط حليفه الدائم وتفهما من قوى مسيحية أبرزها تيار المردة وحزب الطاشناق.

لكن يبقى موقف «حزب الله» والكلمة الفصل له في تحديد الوجهة النهائية للأمور.

فإذا كان سلام الحلقة الأضعف في اللعبة يحتاج الى دعم بري، فان بري يحتاج الى موافقة حزب الله الحلقة الأقوى حكوميا بغض النظر عن عدد وزرائه.

السؤال الثاني: كيف سيتصرف عون بعد جلسة اليوم؟!

الجواب يتحدد أولا في ضوء ما ستؤول اليه الجلسة وقرار سلام، وحيث لكل حادث حديث.

فإذا عقدت الجلسة بمن حضر ومع جدول الأعمال المعد لها، سيكون الأمر بمثابة تحد واستفزاز لعون ودفع الوضع في اتجاه التصعيد والتأزم.

وإذا تم تأجيل الجلسة يحصل استيعاب لغضب عون الوقوف على خاطره، وتتم تهدئة اللعبة، لكن من دون تغيير شيء في ما هو مقرر ومرسوم، وتحديدا لجهة التمديد لقائد الجيش.

الجواب يتحدد ثانيا، وهذا هو الأهم، في ضوء موقف «حزب الله» الذي يواجه موقفا حرجا: فلا هو قادر على مجاراة عون في تصعيده الذي يمكن أن يتدحرج الى تهديد الحكومة والى أزمة حكم ونظام ليس وقتها الآن، ولا هو قادر على مجاراة بري في عملية التصدي التي يمكن أن تؤدي الى كسر عون واضعاف موقعه السياسي و«التفاوضي» وأوراقه الرئاسية، خصوصا أن معركة الرئاسة، التي هي معركة حزب الله الأساسية في هذه المرحلة، بلغت مرحلتها النهائية وأشواطها الاخيرة والحاسمة.

«حزب الله» لا يمكنه أن يكون في موقع المتفرج ومكتوف الايدي إزاء ما يحصل، ولا يمكنه الا التدخل وممارسة نفوذه لدى حليفيه بري وعون للوصول الى مخرج وحل وسط «لا يميت ذئب بري ولا يفني غنم عون».

وهذا معناه مسايرة عون في الشكل وحفظ وضعه المعنوي والتناغم مع بري في المضمون والقرار السياسي.

أيا تكن تطورات الوضع الحكومي، يمكن الخروج بالاستنتاجات والخلاصات الأولية التالية:

1ـ وصل التيار الوطني الحر في الحكومة الى ما وصل اليه حزب الكتائب من شعور بالتهميش والتجاهل والاستخفاف بموقعه ودوره.

ولكن ردة الفعل تختلف، ومن المستبعد إقدام عون على خطوة الخروج والاستقالة من الحكومة، ومن المرجح ان يكتفي بخيار المقاطعة وتسجيل موقف اعتراضي واطلاق اشارة تحذيرية، وتقف الامور عند هذا الحد، لان اي تجاوز لحدود اللعبة وقواعدها ينعكس على ظروفه وفرصه الرئاسية.

2ـ هامش الخيارات المتاحة أمام عون هو هامش ضيق، لان التصعيد المتفلت من الضوابط يدفع من جهة باتجاه سقوط الحكومة، وهذا ما لا يريده احد، ولا مجال لحدوثه في ظل فراغ رئاسي وتعذر تشكيل حكومة جديدة.

ويدفع من جهة ثانية باتجاه نقل الأزمة من الحكومة الى الشارع وكل طرف لديه شارع ما سيجر الى الفوضى والمجهول وسقوط الاستقرار العام، هذا بغض النظر عن مدى القدرة في تحريك الشارع ومدى استعداد وتقبل المزاج المسيحي للنزول الى الشارع، إذ يعتبر ان المعركة الدائرة حاليا وعنوانها الرسمي موضوع قيادة الجيش لا تهمه ولا تعنيه، وهو حساس تجاه الجيش ولا يستسيغ زج الجيش في المعارك السياسية سواء كانت حكومية او رئاسية.

3 ـ بقدر ما يشكل موقف حزب الله مؤشرا مهما في معركة عون، فان المؤشر الفعلي يبقى في مدى قدرة عون على حشد التأييد المسيحي وتحديدا لجهة:

● استقطاب اكبر عدد من الوزراء المسيحيين، فاذا لم يتمكن من تاجيل الجلسة، عليه على الاقل ان يثبت هزالها وضعفها وان يفرغها من مضمونها المسيحي.

● الحصول على دعم القوات اللبنانية المحرجة ايضا والعالقة بين دقة المرحلة التي تتطلب عدم المس بالحكومة، وبين اتفاق معراب والالتزام بموجبات التعاون والتنسيق مع التيار الوطني الحر.

ولا يخفف من هذا الموقف المحرج الا وجود القوات خارج الحكومة وانها غير معنية بما يجري داخلها.

● تلقي دعم بكركي في معركة تعطى صفة «ميثاقية» ويجري ربطها بالتوازنات والحقوق والادوار والاحجام الطائفية.

4 ـ الازمة الحكومية عنوانها الرسمي قيادة الجيش ولكن عنوانها الفعلي هو رئاسة الجمهورية، وهي انعكاس لانسداد افق التسوية التي لاحت فرصتها قبل اسابيع وضاعت سريعا، ما جعل ان محطتي الحوار في اغسطس وسبتمبر ما عادتا تشكلان اهمية وقيمة.

5 ـ يتاكد من جديد ان المعركة الرئاسية تدور عمليا بين عون وبري: بري يرى في عون «العقدة» والعقبة امام خطته (معادلة فرنجية بري الحريري زائد جنبلاط)، وعون يعتبر بري العقبة الاساسية في طريقه الى قصر بعبدا.

6 ـ عون يعتبر ان بري مسؤول عن افشال حواره مع الحريري، وبري يعتبر ان عون لا يخوض الا المعارك السياسية الفاشلة.

من الواضح الان ان «الاتفاق النفطي» لم يغير شيئا في واقع الحال والعلاقة بين بري وعون، الملف النفطي شيء والملف الرئاسي شيء آخر، ولكل ملف حساباته عند بري القائل بان «عدس بترابو كل شي بحسابو».

بكركي تقف إلى جانب «الميثاقية» التي أثارها «التيار»

«الميثاقية» مادة سجال.. والحكومة تهتز ولا تسقط

مقاطعة من دون استقالة.. وتصعيد من دون شارع

عون يحرج «حزب الله».. وسلام يحتمي بـ «بري»

مجلس الوزراء اليوم.. بين الانعقاد أو التأجيل

حزب الله يتدخل لتأجيل جلسة اليوم.. وسلام مُصرّ بدعم من بري والحريري

بيروت ـ عمر حبنجر

هل تعقد جلسة لمجلس الوزراء اليوم بعد اعلان التيار الوطني الحر مقاطعتها مع التلويح بما هو اكثر؟!

التيار الوطني الحر اعلن ذلك بلسان رئيسه جبران باسيل، ما حمل وزير السياحة ميشال فرعون على التمني على رئيس الوزراء تمام سلام تأجيل الجلسة الى موعد آخر لمزيد من الاتصالات، وقد لاقاه بهذا الموقف نائب رئيس المجلس فريد مكاري بعد مشاورات اجراها الاخير مع د.سمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية غير المشارك في الحكومة.

وحتى عصر امس لم يبدل الرئيس سلام موقفه من عقد الجلسة.

قناة «المستقبل» قالت: ان رئيس الحكومة تمام سلام سيقابل مقاطعة التيار الحر لجلسات مجلس الوزراء بالاصرار على عقد جلسة مجلس الوزراء اليوم بجدول اعمال مكتمل من 127 بندا، بينها جملة تعيينات ادارية بارزة.

والسجال على اشده حول «ميثاقية الجلسة» اي المشاركة الطائفية المتوازنة فيها، بينما الملفات تتكدس والنفايات التي وان لم تكن على جدول اعمالها قد تعود الى الشارع انطلاقا من اقفال حزب الكتائب ومعه حزب الطاشناق مكب برج حمود.

رئيس مجلس النواب نبيه بري ابلغ زواره امس انه مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء في موعدها، لأن امور البلد لا تحتمل التأجيل، وقال: اذا استمرت الاحوال على هذا المنوال من التراخي فاسألوا وزير المال علي حسن خليل كيف سيوفر رواتب موظفي الدولة.

وردا على اثارة التيار الحر مسألة الميثاقية، بغياب وزيري التيار، قال بري: الحكومة مكتملة المواصفات والاوصاف، خصوصا التمثيل المسيحي، وان الوزراء المسيحيين العشرة الآخرين في الحكومة يغطون الناحية الميثاقية، مبديا خشيته من اي محاولة للتأجيل ايذانا بتعطيل جلسات مجلس الوزراء فيما بعد، مع الاشارة الى ان الحكومة نقصت وزيرا كتائبيا واحدا، وان القوات اللبنانية غير ممثلة اصلا، وبالتالي ان غياب وزيري التيار الحر لا يفقدها الميثاقية.

مصادر التيار وصفت موقف بري بأنه معاكس لموقف التيار وللموقف الذي اساسه «تظاهرنا ضد حكومة السنيورة يوم خرج الوزراء الشيعة من حكومته»، واوحت المصادر ان وزير الطاشناق لن يحضر اضافة الى وزير السياحة ميشال فرعون الذي اقترح على الرئيس سلام تأجيل جلسة اليوم الى موعد آخر، وسألت: هل يكفي حضور وزير المردة (روني عريجي) لتأمين الميثاقية؟

لكن الرئيس سلام وعبر مصادره المعتادة من رأي الرئيس بري القائل: ان الميثاقية مستمرة في حال غياب وزيري التيار عن الجلسة، واضافت المصادر ان الجلسة لاتزال قائمة في موعدها، بينما نقل زوار سلام استياءه البالغ من محاولة اللعب بالتركيبة الطائفية للحكومة ومحاولة اتهامه بعدم احترام الميثاقية التي هي اساس سياسته الوطنية والحكومية بلا منازع، ونقل الزوار عنه انه من غير الجائز تعطيل الحكومة كلما قرر فريق معين مقاطعتها احتجاجا على ملف لا يعجبه، كملف تأجيل تسريح قائد الجيش العماد جان قهوجي الذي يشكل بقاؤه في القيادة الآن حالة ضرورة بالنسبة لمختلف الفرقاء وهاجسا، بل كابوسا، بالنسبة للتيار الوطني الحر، من زاوية اهليته كمنافس توافقي قوي للعماد ميشال عون.

وتضيف مصادر وزارية في تيار المستقبل: اننا امام اشكالية كبيرة، ونحن ملتزمون بمبدأ عدم تعيين اي موظف فئة اولى في غياب رئيس الجمهورية، وقائد للجيش فئة اولى، فاذا لم يمدد له قبل منتصف سبتمبر المقبل فإن القيادة ستؤول الى ضابط مسلم، تصادف انه الاعلى رتبة من الآخرين.

المصادر اسفت لانسياق النائب البطريركي العام المطران بولس صياح مع الهواجس الميثاقية التي يثيرها التيار الوطني الحر بوجه اكثر السياسيين ميثاقية، وهو الرئيس تمام سلام، الذي قاطع الانتخابات النيابية عام 1992 فخسر موقعه النيابي من اجل التضامن مع المقاطعة المسيحية.

النائب وليد جنبلاط رفض التعليق على موضوع مقاطعة وزراء عون لجلسة الحكومة اليوم، وقال: لا تنام بين القبور ولا تشوف منامات وحشة، بينما اكد الوزير رشيد درباس انه سيشارك بحماس.

اوساط قريبة من «المستقبل» اوجزت لـ «الأنباء» الموقف من جلسة مجلس الوزراء اليوم على النحو التالي: الرئيس تمام سلام مع عقد الجلسة لأن تأجيلها تحت ضغط تيار عون يعني انكسار هيبته السياسية، وبالتالي يمكن ان يتكرر هذا الموقف مع كل ملف لا يعجب هذا التيار او ذلك الحزب، والرئيس نبيه بري كما الرئيس سعد الحريري من هذا الرأي، وتضيف اوساط الحريري مذكرة سلام بتجربة حكومة فؤاد السنيورة الذي لم يتراجع امام مقاطعة حزب الله وامل، ولاحق امام محاصرة السراي بالمعتصمين في ساحة رياض الصلح.

بالنسبة لحزب الله فقد دخل على خط التأجيل افساحا في المجال لمزيد من الاتصالات مع التيار الوطني.

وقال رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد انه طالب رئيس الحكومة تمام سلام بالتأجيل.

وعلمت «الأنباء» ان الحزب اجرى اتصالات مع رئيس مجلس النواب نبيه بري المؤيد عقد الجلسة لاقناع سلام بالتأجيل.

وفي معلومات «الأنباء» ان العماد عون لوّح بتصعيد اكبر اعتبارا من الثلاثاء المقبل اذا ما اصر سلام على عقد الجلسة رغم غياب الوزيرين جبران باسيل وإلياس بوصعب، ما ادى الى تحرك حزب الله القق على مصير الحكومة.

لكن لما رفض سلام الاستجابة للتأجيل، اوفد له الحزب الوزير محمد فنيش ليطالبه باسم الحزب تأجيل الجلسة، لكن سلام اصر مرة اخرى، الا انه ابدى الحرص على ان لا تذهب الجلسة باتجاه تجاوز غياب وزراء تكتل التغيير والاصلاح.

وسأل الصحافيون الوزير فنيش: هل ان الحزب سيشارك في الجلسة كما كان مقررا؟ فأجاب: سأنقل الموقف الى الحزب، وانا مكلف بالامر من الحزب، وسأبلغ الرئيس سلام القرار.

وثمة من طرح على سلام عقد جلسة صورية، اي دون مناقشة بنود جدول الاعمال، في حين يفضل وزراء «المستقبل» عقد الجلسة واقرار البنود الروتينية دون التي محل الخلاف.. والاتصالات مستمرة.

رئيس مجلس الوزراء تمام سلام مستقبلا وزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش الذي ابلغه طلب حزب الله تأجيل جلسة مجلس الوزراء لاعطاء فرصة للاتصالات (محمود الطويل)

العريضي: مع انعقاد الجلسة

بيروت ـ خلدون قواص

أكد عضو كتلة اللقاء الديموقراطي النائب غازي العريضي ان الحزب التقدمي الاشتراكي مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء اليوم ومع السعي الى ايجاد حلول ولا بد من العمل الدؤوب الدائم لإيجاد تسويات لكل المشاكل المطروحة، وقال بعد لقائه مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان: بغض النظر عن جلسة حكومية لا يشارك فيها فريق اساسي نحترم ونقدر، ونحن بطبيعة الحال لا نتعامل إلا بكل جدية مع موقف اي طرف اساسي وشريك في القرار السياسي في البلد، لكن نتمنى ان يتعاون الجميع لمنع تعرض البلد لأي اهتزاز من خلال اهتزازات الحكومة.

وأضاف: نحن بتواضع الى جانب قوى أساسية مشاركة في الحكومة لتجنب اي اهتزاز لا يحتمله الوضع الداخلي اللبناني، ولا أعتقد اننا عاجزون عن إيجاد الحلول والتسويات الممكنة التي نعالج من خلالها في هذا الظرف العصيب.

حول الجلسة

بوصعب يحذر من ارتكاب المحظور الميثاقي والوطني: اعتبرت مصادر حكومية أن شرط الميثاقية يبقى متوافرا في الحكومة حتى لو غاب التيار الوطني الحر عنها، لأن المقصود بالميثاقية هو وجوب تمثيل كل الطوائف في مؤسسات الحكم، وليس جميع القوى السياسية، وبالتالي فإن مقاطعة الوزيرين جبران باسيل والياس بو صعب تعني أن مكونا سياسيا يغيب، لا المكون المسيحي، متسائلة عما إذا كان الوزراء سجعان قزي ورمزي جريج وبطرس حرب وميشال فرعون وريمون عريجي وسمير مقبل وأليس شبطيني ونبيل دوفريج هم غير مسيحيين.

ويرد الوزير الياس بو صعب على ذلك بالقول «إن الإصرار على عقد مجلس الوزراء اليوم في ظل الشغور الرئاسي ومقاطعة التيار الحر واستقالة الكتائب وغياب القوات اللبنانية إنما يندرج في إطار ارتكاب المحظور الميثاقي والوطني، محذرا من تبعات التعاطي باستخفاف مع المكون المسيحي التمثيلي». وأضاف: «بكل صراحة، إذا انعقد مجلس الوزراء بمن حضر، فهذا سيعني ان المسلمين اجتمعوا وقرروا ان يحكموا في غياب رئيس الجمهورية الماروني والقوى المسيحية الأساسية، وكأنهم يقولون لنا «معكم ومن دونكم سنحكم»، وهذا سيكون بمثابة تطور شديد الخطورة، وستصبح المسألة أبعد بكثير من حدود التعيينات العسكرية، لتهدد جوهر النظام».

بكركي تحذر: حذرت بكركي من تجاوز «الميثاقية» وتغييب المكون المسيحي. وقال النائب البطريركي العام المطران بولس صياح إن «الرهان هو على حس الرئيس سلام الميثاقي، إذ إنه يعرف التركيبة اللبنانية جيدا ولا يمكنه أن يستمر بلا المكون المسيحي، لذلك يفترض أن يتحرك وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية».

مساع لجلسة بلا تعيينات: حاول أحد الوزراء الدخول على خط الاتصالات ناصحا بتعليق انعقاد الجلسة لفتح الباب أمام تكثيف المشاورات للوصول إلى تسوية، واقترح، في حال تعذر إلغاء الجلسة، أن يقتصر جدول أعمالها على بنود عادية من دون النظر في التعيينات المدرجة على جدول أعمالها، وأبرزها تعيين القاضي في هيئة القضايا عبدالله أحمد مديرا عاما للشؤون الاجتماعية وتعيين رئيس للجامعة اللبنانية خلفا للحالي عدنان السيد حسين (يتردد أن فؤاد أيوب أبرز المرشحين لهذا المنصب)، وتعيين العميد في الجيش حاتم ملاك بعد ترقيته إلى رتبة لواء رئيسا لهيئة الأركان العامة. إلا أن جهود هذا الوزير لم تلق أي تجاوب.

جنبلاط.. ولا تعليق: سئل النائب وليد جنبلاط عن تعليقه على قرار التيار الوطني الحر بمقاطعة الجلسة، فأجاب: «دخيلك.. أفضل عدم التعليق عملا بالمثل القائل «لا تنام بين القبور ولا تشوف منامات وحشة».

المختارة.. وعين التينة: تؤكد أوساط سياسية أن ثمة ما يحاك منذ فترة على خط المختارة وعين التينة، خصوصا أن رئيس المجلس منزعج من الوضع القائم. وفي العادة اللبنانية والاستحقاقات الداخلية ثمة من يقول «فتش عن بري وجنبلاط» وعمن يرضى به الزعيمان، ولو أن الاستحقاق مسيحي لكنه قبل أي شيء استحقاق داخلي ووطني يعني كل اللاعبين الأقوياء على الساحة. وترى الأوساط في هذا السياق أن لكل من الأسماء المارونية المتبقية في الأدراج فرصها الذهبية وحظوظها، ومن هنا قد تحتم العودة الى أسماء مارونية في الظل على غرار شخصيات مارونية تحبذ بكركي وصولها مثل الوزير السابق زياد بارود أو حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، في حين أن معادلة «الجانين» أي جان عبيد وجان قهوجي جاهزة دائما وفي حال سير التمديد لقهوجي، في حين أن حظوظ جان عبيد تطرح كمرشح ربع الساعة الأخير الذي يحظى برضى من عين التينة والمختارة وبتأييد مروحة واسعة من 8 و14 آذار.